أنواع المعتقلات ودور المساجين في النضال الوطني

د. فاطمة الزهراء سيدهم

جامعة معسكر

لم يشهد التاريخ أي احتلال أطول وأقسى من الاحتلال الفرنسي للجزائر الذي استخدمت فيه القوات المحتلة أبشع أساليب التعذيب والتنكيل بالأهالي الذين كانت تعاملهم الحكومة الفرنسية على أنهم مواطنين من الدرجة الثانية، وأدنى من ذلك بكثير. ورغم أن الأمير عبد القادر توقف عن الكفاح المسلح ومواجهة الغزاة لعوامل داخلية وخارجية، إلا أن المقاومة المسلحة والسياسية لكثير من القادة والزعماء الوطنيين لم تتوقف.

واستخدمت القيادة الفرنسية عدة أساليب وطرق لإخضاع السكان، وأصدرت عدة قرارات ومراسيم لتنظيم الحياة العامة بالبلاد، وتجنيد الأهالي في صفوف قواتها المسلحة لتدعيم جيوشها في الحروب التي خاضتها، من بينها الحرب العالمية الثانية، والدفاع عن الشرف الفرنسي. ونتيجة للظروف العسكرية والسياسية التي سادت العالم في تلك الفترة، فقد جاءت مبادئ الرئيس ولسن، وإنشاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، عاملا مشجعا على تبني الدول مبدأ المساواة ونشر العدل والسلم بين الشعوب.

بانتصار دول الحلفاء على النازية وحلفائها في الحرب العالمية الثانية، وخروج مواطني تلك الدول للتعبير عن فرحتهم بنهاية الحرب، بإبداء علامات البهجة بعودة أبنائهم لديارهم، والبحث عن المفقودين، وترميم المباني التي بقيت سالمة من القصف، كما البكاء على من

افتقدوهم في هذه الحرب التي لم تترك أحدا ينعم بالهدوء. وكذلك فعل الجزائريون, حيث خرجوا في مسيرات سلمية رافعين العلم الوطني مهللين ،ونشوة انتصار الحلفاء بادية على وجوههم، لكونهم تلقوا وعودا من طرف الحكام الفرنسيين بأنه في حالة انتصار الحلفاء سينال الجزائريون استقلالهم الوطني. لكن البهجة والزغاريد والسرور البادية على وجوه الأهالي تحولت إلى دماء مسفوكة، وسجون مملوءة بالأبرياء، وذنبهم الوحيد أنهم اعتقدوا جازمين أن الإدارة الفرنسية ستفي بوعدها وينال الشعب الجزائري استقلاله بانتصار الحلفاء على النازية.

اندلاع الثورة المسلحة:

تسبب منع مظاهرات 8 ماي 1945م التي تطالب بالاستقلال في نفس يوم عيد تحرير المترو بول في أعمال قمع وحشية للجيش ومليشيات المعمرين المدججين بالسلاح الذين أثاروا أعمال عنب عنصرية ضد الأهالي، أمام لا مبالاة الطبقة السياسية الفرنسية التي كانت منشغلة بانتصاراتها على النازية وتحرير فرنسا بمساعدة الحلفاء. وقد اعتبرت هذه الأحداث بحق، من قبل البعض بداية حرب التحرير الوطني . وقد عبّر مولود فرعون بسخرية عن ضعفه أمام هذا العنف الشنيع:" كانت مطالب المتمردين مُفرطة ومخيبة، وهي تتضمن ممنوعات من كل صنف، يمليها التعصب الأكثر بلادة، العنصرية الأكثر تصلبا، الحزم الأكثر تسلطا... ثم يجب استقبال ضيوفنا الشجعان، عملا بتقاليد الضيافة الذين اكتسبوا هيأة الأبطال والرُّسل... ولا يبقى للنساء سوى إطلاق الزغاريد بحيوية، على شرف العصر الجديد للتحرر الذي يلوح في الأفق..." (ليوزو، ك. 2007: 178).

بعد مأساة ماي 1945م حاولت السلطان الاستعمارية تشتيت الحركة الوطنية بالقمع والسجن والتشريد والنفي ، إلا أنها لم تفلح في ذلك ،ورجعت مؤقتا إلى سياسة الإصلاحات التي أغضبت المعمرين ولم ترض الوطنيين ،(شريط ,ع.د.ت: 22) فأصدرت دستور سنة 1947م خاص بالجزائر. استقبل الأوربيون في الجزائر هذه الخطوة بابتهاج لأنهم تصوروا فيه فرصة عظيمة للاستيلاء على دواليب الإدارة والاقتصاد وقطع الطريق أمام قوانين فرنسا،وبعد انتخابات 1948م المشوبة بتزوير فاضح استطاعوا وضع الجزائر تحت قبضتهم المباشرة. وقال في هذا الشأن المؤرخ شارل أندري جوليان:" إن التزوير الانتخابي في الجزائر يعتبر دعامة من الدعامات التي ترتكز عليها أسس الدولة وهو أمر مشروع للدفاع عن السيادة الفرنسية. والذين يسهرون على تنظيمه بإحكام ودقة لا ينفونه أو يتبرؤون منه، بل يفتخرون به..." (شريط، ع. د.ت: 226)

كانت حوادث ماي وما تبعها من تزوير في الانتخابات عاملا مهما في إيقاظ النخبة التي كانت ترى في الإدماج منافع كثيرة ، ومن جهة فقد أدت إلى حل جمعية أحباب البيان في 14 ماي 1945م، ووقع الانشقاق بين مناضلي حزب الشعب الذين ظلوا يدعون إلى ضرورة استعمال العنف الثوري لاسترجاع السيادة الوطنية المسلوبة.

اندلعت الثورة المباركة في يوم مشهود ومبارك، وقد عمت أرجاء الوطن وأصابت شرارتها المعمرين في أرواحهم وممتلكاتهم التي اغتصبوها من الأهالي تحت طائل مراسيم وأوامر وقوانين استصدروها مثل قانون 24-4-1833م، الذي يجعل مما يسمى بالممتلكات الإفريقية تسيّر بواسطة الأوامر الملكية، وأمر 22- 7- 1834م ،يجعل من

الجزائر ممتلكة افريقية، وأمر19- 12- 1900م يعترف باستقلال الجزائر المالي، وأمر خاص في 15- 12- 1945م بإنشاء مجلس مالي للجزائر (الزبيري،م. 1984: 29- 30).

كانت هذه الثورة المباركة التي احتضنها الشعب ذات أهمية بالغة للنتائج التي حققتها منذ اندلاعها ،وقد سارعت السلطات الفرنسية بكل وسائلها إلى التقليل من تأثيرها على الرأي العام الفرنسي بالجزائر وباريس ، بوصف الثوار بأبشع النعوت والأوصاف للتقليل من شدة الوطأة على نفوس المعمرين، وخيبة الأمل التي أصابت في الصميم نفوس الطبقة السياسية والعسكرية.

وفي هذه الفترة الحرجة حل بالجزائر خلال شهر أبريل 1954م وفد مُكون من سياسيين وصحافيين وعلماء ورجال دين ممثلون لمختلف التيارات السياسية والنقابية من أجل الإطلاع على ما يجري بالجزائر. وعند اختتام زيارة الوفد صرح رئيسه ، البروفسور فيال: " إننا جئنا لكي نبحث ونرى حقيقة الحالة كما يجب أن تُرى ، لا كما يريدون أن نراها..." (الجيلالي ،ع. 1994 :376) كما حضرت إلى الجزائر لجنة موفدة من قبل البرلمان سنة 1955م يرأسها المستشار ماسبيتول ، وكان مما جاء في تقريرها: "إن الحالة الإقتصادية للجزائر سيئة للغاية. وأن المزارعين الجزائريين يعيشون على أرض جدباء . وأن السكان يساعدون الثوار ويمدونهم بالمؤن، والعلماء يعطفون عليهم ويُضفون على حركتهم صفة الجهاد... (الجيلالي ،ع. 1994 :382) في مقال صحفي مطول كتب الكاتب أوبير بارا بتاريخ 16- 7- 1955 تحت عنوان " كيف لا تقع حرب في الجزائر" :" ...من يوم إلى آخر تزداد الحالة في

الجزائر خطورة. فحسب تقديرات لجنة برلمانية عادت مؤخرا من الجزائر، تجاوز عدد الثوار الخمسمائة في مدة ثمانية أشهر... وباختصار فإن كل شيء يجري كما لو كانت الإدارة في الجزائر قد خضعت في النهاية لرغبة أولئك الذين يطالبون بالقمع الجماعي على عشرة أو عشرين ألف من المسلمين لكي يحصلوا على عشرة أو عشرين سنة من السلم... (شريط، ع. د، ت: 329)

رغم تقارير اللجان المختلفة، وتوصياتها العديدة التي تصب في خانة تحسين أوضاع السكان، إلا أن السلطات الاستعمارية تمادت في طغيانها وتجاهلها للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة في الفقر المدقع، والشقاء المعتم، والبؤس القاتل، والذل المستمر. وهذا ما جعل الشعب يحتضن الثورة ويدعمها بالمال والرجال.

إن بشاعة القمع الجماعي توشك أن تؤدي إلى عكس النتائج التي يريد هؤلاء الجلادون الحصول عليها ، لأنهم اليوم أمام حركة ثورية عارمة، يخوضها الشعب برمته ، عكس ما حدث في ثورة الجنوب الوهراني سنة 1901م وغيرها. إن هذه الحركة منظمة ومنسجمة يقوم بها رجال أذكياء ليسوا قطاع طرق ، ولا عصاه، ولا خارجون عن القانون ، لأن التجربة قد علمتهم بالنضال الذي مارسوه منذ مدة، تحت غطاء حزب الشعب، أن الاستعمار لا ينجلي عن الوطن إلا بالتضحية وتكاتف جميع أفراد الشعب.

التنظيم الثوري داخل السجون:

كان بالجزائر عدد كبير من السجون الفرنسية التي كانت تضم عددا هائلا من المناضلين والمسبلين مثل سجن البرواغية ولامباز،ولما

اندلعت الثورة وكثر المُعتقلون اضطر الحاكم العام إلى فتح عدد آخر منها لتعذيب المجاهدين والمناضلين الذين تزايد عددهم مع مرّ الأيام بسبب تدعيمهم للثوار، وإيوائهم في ديارهم وإطعامهم.

كانت الحياة صعبة جدا داخل السجون الفرنسية،لعدم توفر القاعات الكافية لاحتواء العدد الكبير من المساجين، ولا يتوفر الماء إلا بكميات قليلة لا تكفي حتى للشرب، فما بالك استعمالها في النظافة والعبادة، وكثيرا ما يُلوثها الحراس من أجل تعذيب هؤلاء ودفعهم إلى الانهيار العصبي والبوح بالأسرار، أما الفراش والأغطية إن وُجدت فهي لا تحمي السجين من البرد القارس، وخاصة في فصل الشتاء، وكثيرا ما توفي الكثير منهم بسبب الضرب والجوع والبرد والأمراض التي أصابتهم بسبب المعاملة غير الإنسانية.

كان العيش في هذه السجون قاسيا جدا ورهيبا، حيث يحاول الجلادون من وراء القسوة في المعاملة القضاء على الإنسان بالموت البطيء فيها. وكان العذاب الذي يسبق المحاكمة رهيبا، يذوق فيه السجين شتى أنواع العذاب النفسي والجسدي، حيث يُضرب بالصوت والعصي، ويُكوى بالنار في مناطق حساسة من جسده، وتقتلع أظافره ب"الكُلاب"، ويعلق وجسمه مقلوبا، ويُجلسونه على قنينات زجاجية، ويُشربونه ماء الصابون، وغيرها من أنواع العذاب التي تُنهك قوى الشباب، وتنخر قواهم الجسمية والعقلية فيُبيحون بالأسرار التي بحوزتهم، وفي كثير من الأحيان يضطرون للكذب حتى يتخلصون من أنواع العذاب التي تفنن الجلادون الفرنسيون في استعمالها ضد المجاهدين والمسبلين والمُشتبه بهم حتى ينجون من العذاب الأليم. هذا كله يجري في دولة القانون، التي

تفتخر بشعارها منذ ثورتها، وهو الحرية، الأخوة، المساواة ! أما بعد المحاكمة التي عادة ما تكون بالإعدام، أو المؤبد مع الأشغال الشاقة، أو السجن لسنوات عديدة، فإن العذاب الجسدي يخف نوعا ما، لأن ملف السجين يكون قد طوي ووضع على الرفوف.

رغم المعاناة اليومية التي يشتكي منها المساجين السياسيين، إلا أنهم يعيشون داخل السجن حياة اجتماعية مبنية على الاحترام والطاعة المتبادلة فيما بينهم، لأن جبهة التحرير الوطني قد سبقتهم داخل هذه المؤسسات ونظمت صفوفهم تنظيما مُحكما. وقد حافظ المعتقلون على الروح الثورية رغم قساوة وغلظة الجلادين، ولا أخلاقية الحراس الذين أصبح يُضرب بهم المثل في القسوة وفنون العذاب التي ابتدعوها من جلاديهم النازيين، عندما احتلوا فرنسا زمن الحرب العالمية الثانية، وفنونا أخرى ابتكروها لإرغام المعتقلين على البوح بالمعلومات التي قد تعود عليهم بالنفع.

خلايا جبهة التحرير داخل السجون:

اعتمدت خلايا الجبهة داخل السجون على اختبار الوافد الجديد للمؤسسة حتى يتمكن لهم العمل معه كوطني أو كعميل للمخابرات الفرنسية، التي كثيرا ما كانت تدُسُّ أعوانها وسط المساجين لنقل المعلومات الخطيرة التي يبوح بها هؤلاء لقوات الأمن وتوظيفها في القضاء على تنظيم الجبهة داخل وخارج السجن. كانت هذه الخلايا منظمة بإحكام، حيث يقوم المتعلم منهم بدور المعلم للأميين القراءة والكتابة، وحفظ سور من القرآن الكريم، وتعليمه فراض وأركان الصلاة التي تقربه من الله، وتزيده خشوعا وقابلية للاستمرار في الدفاع عن الوطن بما

يقدر عليه. كما كان أفراد آخرون يهتمون بالتكوين السياسي لجميع المساجين، (نور، ع. 1986 :89)

وقد استطاع هؤلاء المساجين بسبب تكوينهم وحسهم المدني إثبات حقهم السياسي وكسب الرأي العام العالمي المدافع عن قضيتهم الوطنية عن طريق الصليب الأحمر الدولي الذي استطاع في كثير من الأحيان الوصول إليهم وزيارة سجونهم أو الاتصال برسائل منهم بعثوها بالتعاون مع بعض الحراس المتعاطفين معهم . وقد قام الصليب الأحمر بمراسلة السلطات الفرنسية والمنظمات الدولية وإخطارهم بالخروقات التي يتعرض لها مساجين الرأي، والظروف المُزرية التي يعيشونها داخل السجون التي لا تتوفر فيها أدنى شروط يُقرها القانون الدولي للمساجين السياسيين. كما أن المحامون قد لعبوا دورا كبيرا فيما يخص الإتصال بين المساجين والعالم الخارجي، وخاصة بين جبهة وجيش التحرير الوطني، فكثيرا من المعلومات والرسائل كانت تأتي عن طريق المحامين الجزائريين وأحرار فرنسا.

لقد كان لهؤلاء المساجين دور كبير في دعم القضية الوطنية، حيث قاموا في عدة مرات بإضراب عام عن الطعام إحتجاجا على التعذيب والأعمال المخالفة لحقوق مساجين الرأي. كما كانت بينهم وبين جبهة التحرير خارج السجن اتصالات من أجل تنظيم عملية فرار أحد المجاهدين، مثلما حدث مع المجاهد الشهيد مصطفى بن بولعيد سنة 1956م، عندما كان مسجونا في قسنطينة، وهذا بعدما تمت عدة اتصالات بين الطرفين. وأمثال هذه العمليات الناجحة كثير جدا، حيث

استطاع المطلوبون لدى الإدارة الفرنسية من الالتحاق بإخوانهم بالجبال لقيادة المجاهدين.

وجدنا بعض الصحف الفرنسية كتبت عن المعاملة السيئة داخل سجون بلدهم التي لا تشرفهم أبدا، حيث كتبت مجلة (لاكازال) الباريسية الناطقة باسم الجناح اليساري التقدمي تقول: "إن حالة الحصار مسيطرة على الجزائر، والقمع الجماعي يتضاعف يوما بعد يوم، والجزائريون يلقى عليهم القبض ويفتشون ويعذبون في إدارات البوليس، وعمليات " التطهير "تتضاعف وتنموا... وعند التفتيش في البيوت والمنازل إذا عثر على بندقية صيد يلقى القبض على سكانها ويُنعتون بأنهم "مشبوهون"... علينا أن نمضي على لوائح نطالب فيها ما يلي:

- وضع حدّ للقمع الجماعي في الجزائر.
- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وإيقاف المتابعات الجارية الآن.
- أن تعلن الحكومة الفرنسية الحق لجميع الجزائريين في ممارسة حرية التعبير، في الصحافة والانتخاب وإبداء الرأي ..." (شريط، ع. د.ت: 36)

ويكتب الصحافي كلود بوردي في مجلة (فرانس أوبسرفاتور) عدد16-1-1955:" منذ أن ظهرت اضطرابات الثوار في الجزائر عادت أعمال " الغيستابو " فيها إلى نشاطها بكل حرارة، ولقد أصبحنا نملك مجموعة معلومات على أن أعمال 1950- 1951 قد تكررت مرة أخرى بل وتجاوزت ما كانت عليه في السابق .من هذه الأساليب نذكر التعذيب بالماء والكهرباء لأنه أقل أنواع التعذيب أثرا، وذلك عندما

يطبق " تطبيقا حسنا "، أما التعذيب بالجوع فهو عادي، ولكن التعذيب بالقارورة أو العصا، وعصب البقر فهو أيضا أسلوب مُتبع... "(نور ،ع. 1986 :90)

السجون الرسمية:

كان للسجون دور كبير في تكوين المناضلين المسجونين سياسيا وتعليميا، حيث أن الكثير من هؤلاء أصبحوا يشغلون مناصب في إدارة الجزائر المستقلة عند الهجرة الجماعية للمعمرين والإداريين الفرنسيين الذين تركوا البلاد بعد تهديدهم وتخويفهم من قبل منظمة الجيش السري الفرنسي.ويقول الأستاذ أحمد زياد الذي كان أحد المساجين السياسيين ما بين سنتي 1956- 1957م :" أن أكثر من 20 ألف إطار متوسط تكونوا داخل السجون "، ويذكر أنه علم 58 شخصا القراءة والكتابة.(نور، ع. 1986: 90)

إن دقة التنظيم الذي أقامه مناضلو جبهة التحرير داخل السجون، جعل في كل شهر أحد المساجين يدّعي المرض لكي يدخل المستشفى، فيلتقي بالممرضين والأطباء المنتمون أو المتعاطفون مع القضية الوطنية، فيجمع المعلومات والأخبار من خارج السجن لينقلها للتنظيم الذي قد يوظفها لصالح القضية الوطنية. (نور ،ع. 1986 :91)

كان بالجزائر أثناء حرب التحرير نوع آخر من السجون يعرف "بالسجون الرسمية" التي كان يُساق إليها من صدرت في حقهم أحكام، أو كانوا ينتظرون المحاكمة أمام المحاكم الجنائية. وكانت تعرف هذه السجون المنتشرة عبر الوطن بقسوتها وشدّتها في التعامل مع المناضلين.وقد ضمت حوالي 40 ألف من المناضلين والمشتبه بهم . وهناك

نوع ثالث من السجون يسمى "مراكز الاستنطاق والإيقاف"، وهي لعزل الشخص مدة معينة ثم يطلق سراحه، دون أن يكون للموقوف حق الاستعانة بمدافع، لأنه لم يكن اسمه مُقيد بسجلات الموقوفين والمحتجزين، حتى لا تقف المنظمات الحقوقية والمدافعون عن حرية التعبير من الفرنسيين الأحرار على تلك الخروقات المرتكبة من قبل إدارة السجون . وكان المناضلون الذين يحلون بهذه المراكز المحروسة من قبل الجيش الواقعة بمزارع المعمرين يُسخّروهن للأشغال الشاقة، ثم يُطلق سراحهم بعد قضائهم مدة تزيد عن الشهرين تحت التعذيب، ومنهم من يُعدم ويدفن في مكان مجهول.أما عدد هؤلاء النزلاء فلا يُعرف عددهم في غياب الاعتراف الرسمي بهذه المراكز وبمن زُجُّوا بها. ورغم هذا الصمت من قبل المعنيين بالأمر، فإن حرب الذاكرة تتواصل في تجنيد قدماء المعنيين بحرب الجزائر القذرة التي اعترفت بها حكومة باريس في السنوات الأخيرة. إن التشريع الخاص بالأرشيف الفرنسي لسنة 1999م لا يسمح بالإطلاع على الوثائق إلا بعد مرور ثلاثين سنة على مرور الأحداث، في حين لم يتم الكشف عن أي سر دولة سنة 1992م، وقد تصل هذه المهلة إلى قرن، بالنسبة للملفات الشخصية، وهي عادة ما تمتد دون حدود بالنسبة للملفات المصنفة "حساسة". (ليوزو،ك. 2007:191).

المحتشدات:

بعد شهرين من وصول جاك سوستال الوالي العام على الجزائر في شهر مارس 1955م تم إعلان حالة الطوارئ في الفاتح من أبريل من نفس السنة، وتم التصويت عليه من قبل البرلمان في 12 مارس 1956م بمباركة اليسار الفرنسي ، وكان اليسار قد أثبت قلقا وهو يواجه بروز حركات

جماهيرية في المجتمعات الخاضعة للسلطة الفرنسية ، وقد عبّـر عن ذلك ماريوس موتي Marius Moutet منذ وصوله إلى وزارة ما وراء البحار سـنة 1936م بقوله : " ينبغي الاحتراس من ثورة القوات غير المتحكم فيها، من الوضع الغامض وغير المُستقر، والذي لا يتطابق مع أي بناء إيجابي من شأنه أن ينبثق عن عمل تكون فيه مفاهيم غير مهضومة لصراع الطبقات ، وبعض التعصب الديني للطبيعة الانفعالية للأفارقة ...(ليوزو، ك. 2007 :175). وكانت الإجراءات المتخذة أمام " التمرد " الذي قام به الشعب الجزائري، أكثر قسوة ودون سابقة. وتتمثل أهم تلك الإجراءات في نقل صلاحيات القضاء المدني لصالح القضاء العسكري من أجل تسليط أقسى العقوبات في حق المُشتبه بهم، من أجل قمع الوطنية ومؤيدوها، وأصبح على عاتق المحاكم العسكرية قمع " الجرائم "، وكانت وزارة العدل قد عينت وكلاء عسكريين بتلك المحاكم في جوان 1960م. ومنذ ذلك التاريخ تمت محاكمة 15 ألف شخص. (ليوزو، ك. 2007:177).

تحت وطأت أحداث الجزائر استحدث المُشرع الفرنسي قانون " حالة الطوارئ "، الذي يخول السلطة المدنية سلطات واسعة، لفرض القيود على الحريات العامة التي يضمنها الدستور الفرنسي لعامة المواطنين. وهذه الحالة الإستثنائية لا تُفرض إلا بمرسوم يُتخذ في مجلس الوزراء، لمواجهة خطر الثوار، ويتولى وزير الداخلية والمحافظون كل حسب مسؤولياته إصدار القرارات المناسبة، لمدة تتراوح بين ثمانية أيام وشهرين، وغرامة مالية. وأنشأت المحتشدات طبقا للمادة السابعة من القانون بهدف تجفيف منابع قدرات جيش التحرير الوطني البشرية والمادية.

لقد تبنت فيالق من الجيش الفرنسي متخصصة في القمع ثقافة "قادة المئة- Centurions "، غير أنه لم يكن الجيش وحده المسؤول عن الجرائم التي إرتكبت ضد المدنيين العزل، بل للسياسيين ضلع فيما جرى، لأن حرب الجزائر قد سُيّرت حتى سنة 1958م من قبل حكومات سيطر عليها هؤلاء.وكان الوزير المقيم بالجزائر روبير لاكوست عضوا في الفرع الفرنسي للأممية الإشتراكية، وكان الإتحاد من أجل التجديد وإنقاذ الجزائر الفرنسية الذي أطلقه جاك سوستال يضم حساسيات مختلفة، بما في ذلك أعضاء من رابطة حقوق الإنسان. (ليوزو ،ك. 2007: 174)

كان ردّ الفرنسيين على الثورة المباركة عنيفا إستخدمت فيه قوات الأمن المشتركة مختلف أنواع القهر والعذاب، إستهدفت المدنيين عن طريق المطاردات، والإعدام التعسفي، وعومل الأهالي باشتباه، لإرهابهم قصد منعهم من تقديم الدعم للثوار. وتم جمع المعلومات عن طريق التعذيب الجسدي والنفسي بصفة آلية من هؤلاء، سعيا منهم عزل المجاهدين عن الشعب الذي يُدعّمونه. وكانت فرنسا قد جعلت من الجزائر سجنا مفتوحا عُومل فيه الأهالي بكل أنواع العذاب قصد خنق الثورة. ولما ضاقت السجون المتواجدة عبر أرجاء الوطن بما رحُبت بالوطنيين، إلتجأت القوات الإستعمارية إلى فتح محتشدات عديدة في أماكن نائية عبر كامل التراب الوطني.

بعد فشل كل أساليب القمع الإستعمارية من قتل جماعي ونفي خارج الحدود ، ومصادرة الأراضي الزراعية والممتلكات، وتدمير البيوت، ومراقبة للحدود حتى لا تُهرّب الأسلحة للمجاهدين، وبعدما اكتظت

السجون بالمعتقلين لجأت السلطة الفرنسية إلى إقامة معسكرات إعتقال جماعية لسكان المنطقة روعي في إنشائها إختيار المناطق النائية المعزولة عن العمران والتجمعات السكانية، من أجل عزل المعتقلين عن العالم الخارجي، وبالتالي منع المجاهدين الإتصال بالسكان الذين يُدعّمونهم بالغذاء ونقل المعلومات والتعليمات الأمنية. ولا يحق لهؤلاء النزلاء مغادرة المُحتشد إلا بإذن من المسؤول العسكري ، ولو لرعاية حقولهم ، بعدما يخضعون للتفتيش الدقيق.

لجأت السلطات الفرنسية إلى التهجير القسري لسكان الريف والقرى المسالمة أو الواقعة في المناطق المحتلة، وتجميعهم في محتشدات تحيط بها الأسلاك الشائكة، وفي مناطق قريبة من ثكنات الجيش،تعلوها أبراج للمراقبة، وتحرسها قوة من الحركة والقومية التي أنشأتها السلطة الفرنسية من أجل تشريك المسلمين في الحرب القذرة ، وفرقة مصالح الشؤون الأهلية. بلغ عدد المحتشدات حسب محافظة العمليات الإستعجالية للقوة المحتلة 2332 محتشد بتاريخ 1 أبريل 1961م، وهو رقم غير مؤكد من جهة مستقلة، حيث أن الشهادات تشير إلى وجود أكثر من ذلك، وقد تحول المحتشدون فيها إلى معدومين ومفقودين. وكان يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة قد ذكر أن عدد المحتشدين بلغ مليونين ونصف المليون، بينما أحصى المؤرخ ميشال كورانطون ثلاثة ملايين ونصف ميلون مُحتشد (شرفاوي،ل. 2008 .مساءلة برلمانية للحكومة حول ضحايا المحتشدات الفرنسية بالجزائر. شروق أون لاين. الشروق اليومي. عدد: 19 ماي.)، وكان في سنة 1959م قد بلغ عددهم مليون محتشد، وكان بكل منطقة عشر محتشدات

على الأقل، عانى فيها السكان من الاكتظاظ، بسبب تجميع أربع عائلات في غرفة واحدة، وقلة الماء، والجوع وانتشار الأمراض فيما بينهم.

دور المحتجزات والسجون في التوعية:

كانت السلطات الفرنسية قد أنشأت عددا كبيرا من المعتقلات التي كانت تشبه كثيرا المحتشدات في دورها وهدفها لتسليط أقسى أنواع العذاب والعقاب في حق الشعب الثائر على أوضاعه التي لم يعد يُطيقها بما فعله الاستعمار من تقتيل وتنكيل وطمس لمعالم الشخصية الجزائرية المسلمة .وكانت تهدف من إقامة هذه المعتقلات إفشال الثورة وتفريغها من محتواها الشعبي، وقطع الصلة بين المجاهدين وعامة الشعب في الريف وتحطيم معنويات المجاهدين، وبالتالي القضاء على الثورة من خلال إعتقال أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع.

رغم الإجراءات التعسفية وغير أخلاقية في حق الشعب الجزائري من أجل عزله عن المجاهدين الذين يستمدون قوتهم وبقاءهم من دعم السكان لهم، ووضعهم في معتقلات ومحتشدات تحت الحراسة المشددة، إلا أن ذلك لم يكن إلا جانبا إيجابيا على تطور الكفاح المسلح داخل الوطن، والنضال السياسي خارجه، حيث زاد التفاف الشعب حول الثورة من خلال دور المحتشدات والمعتقلات والسجون في التوعية المستمرة داخل هذه المراكز وخارجها بفضل التنظيم المُحكم لخلايا جبهة التحرير.

ورغم قساوة الجلادين في التعامل مع المناضلين والمجاهدين الموقوفين في مختلف المراكز والسجون بالجزائر وفرنسا، إلا أنه كان لها

دور كبير في تكوين المناضلين سياسيا وتثقيفيا، وكثيرا ما كانوا صلة وصل بين مختلف فصائل المجاهدين . يذكر المجاهد ياسف سعدي، أحد قادة المنطقة الحرة بالعاصمة خلال ثورة التحرير، والذي اعتقلته فرقة من المظليين والشرطة في 24 سبتمبر1957م، حيث يقول في فروم الشروق اليومي:" كان إعادة تشكيل نظام الثورة بالعاصمة بمساعدة أحد حراس السجن، لكنه تم اكتشاف التنظيم السري الذي كنت أديره من داخل السجن..." (دالع، م. 2011.أزمة صائفة 1962. الشروق اليومي. 05.19: 6).

حكم الإعدام رميا بالرصاص:

رغم الوسائل القمعية، التي لا يطيق أحد حتى سماع حكاياتها المُسلطة على رجال ونساء (حربي، م. وسطورة، ب. 2004: 199) الجزائر، فإن الثورة لم تزد إلا إنتشارا ودعما من طرف الشعب الجزائري، رغم ظهور كثير من الحركى الذين باعوا ضمائرهم بأبخس الأثمان وصاروا يخدمون مصالح العدو، رغم هذا التعذيب الجهنمي ، فقد صعّدت منظمة اليد الحمراء الإرهابية الفرنسية الوضع بتفجير 35 قنبلة في العاصمة . وكان تفجير عمارة بالقصبة بتاريخ 10 أوت 1956م الذي راح ضحيتها 75 نسمة، هي العملية التي دفعت التنظيم الثوري بالعاصمة إلى الردّ بالمثل، وصنعت قنابل محلية واستهدفت مصالح المعمرين .وكان طالب عبد الرحمن الذي انظم إلى صفوف الثورة بعد إضراب الطلبة عن الدراسة، قد شرع في صناعة المتفجرات قبل أن يستشهد رحمه الله.

طالت حرب الجزائر المدنيين الذين عوملوا باشتباه ،ولما كان يجب إرهابهم قصد منعهم من دعم جبهة التحرير،فقد تمّ الاعتماد على جمع

المعلومات عن طريق التعذيب بصفة آلية، وقد تم إحصاء 584 مركزا للتعذيب، ويؤكد ذلك أرشيف" المصلحة التاريخية للقوات البرية - SAHT " (ليوز،ك. 2007 :182).

بدأ الصراع منذ بداية الحرب في وسط الأحرار من الفرنسيين من أجل فضح أساليب التعذيب المتبعة في الجزائر، وقد نشر مثقفون وكتاب مقالات وكتبا ،وأنجز مخرجون سينمائيون أفلاما ، غير أن الرقابة كانت لهم بالمرصاد ، فصادرت 269 جريدة في المتروبول، و586 في الجزائر، ومنعت عدة كتب وأفلام . كما لم تسلم برامج الإذاعة والتلفزيون بدورها ما الرقابة، كما يسميه الجنرال ديغول "النافذة الغريبة- Les Étranges lucarnes "وبقيت خاضعة مباشرة لوزارة الإعلام إلى غاية 1964م.(ليوز، ك. 2007 : 184).

بعدما أسندت الحكومة الفرنسية إلى الجنرال ماسو Massu مهمة إعادة النظام بالجزائر من خلال تدمير الجهاز السياسي والعسكري لجبهة التحرير، فقد توالت الإنتكاسات، واشتد الضغط على المناضلين الذين زُجّ بالكثير منهم بالسجون والمعتقلات الفرنسية بسبب التكثيف من عمليات المراقبة، ومداهمة بيوت المشتبه بهم، وجمع المعلومات بطرق مختلفة.

قبل إعتقال ياسف سعدي سنة 1957م بأشهر زار الجزائر وفد فرنسي لحقوق الإنسان للإطلاع على وضعية المساجين ، وكان على رأس الوفد باحثة آثار هي السيدة جرمان تيلون التي عملت بالأوراس كمدرسة لمدة أربعة عشر سنة، وخلال الحرب العالمية الثانية أسست "جمعية متحف الإنسان"، وانضمت إلى المقاومة الفرنسية، وتعرفت في

المُعتقل بابنة أخ الجنرال ديغول.ومن خلال صديقتها تعرفت على ديغول الذي كان يُكن لها الاحترام لدورها الريادي في النضال. وعند اندلاع حرب التحرير أسست جرمان جمعية للدفاع عن الجزائر ضمت شخصيات من الوزن الثقيل.ولما حل الوفد بالجزائر اتصلت إحدى الفدائيات التي كانت تلميذة السيدة جرمان بياسف سعدي، الذي طلب منها إعطاءها ملفا يشمل شهادات مناضلين ومناضلات عن التعذيب والمعانات اليومية،وعن عدد المعتقلات . وبعد ذلك التقى بها بالقصبة وهي مُتخفية بالحايك والعجار، وطلب منها أن تعرض على المسؤولين بباريس وقف قطع رؤوس المجاهدين مقابل وقف تفجير القنابل. ولما أصبح ديغول رئيسا لفرنسا في 20-8-1957م ألغى حكم الإعدام بالمقصلة لـ235 مجاهدا، كما استبدل تنفيذ حكم الإعدام بعد ذلك بالرمي بالرصاص بدل قطع الرؤوس. (دالع، م. 2011. أزمة صائفة 1962. عدد 3298 . 19. 6 :05)

وتستمر الحرب بويلاتها ومعاناة الشعب الجزائري برمته، ويعاني المجاهدون من قلة الدعم لفترات محدودة، لكن إرادة الشعب في التخلص من الاستعمار جعلت من رجاله يستخدمون أساليب عديد للتعريف بقضيته والدفاع عنها، داخل وخارج الوطن. حيث يخرج الشعب في مظاهرات حاشدة بالعاصمة، وأضربوا عن العمل لمدة ثمانية أيام، وكونوا حكومة مؤقتة، ورفعوا القضية للجمعية العمومية. ويضطر ديغول أمام تصاعد الكفاح المسلح الدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، تنتهي بعد لقاءات عديدة، ومساومات كثيرة، بإعلان وقف القتال، تلاه الاستفتاء على الاستقلال.

مراجع:

العقون، عبد الرحمن بن ابراهيم. (1986). الكفاح القومي والسياسي- من خلال مذكرات معاصر- الفترة التالية:1947-1954.ج- 3. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

الجيلالي ،عبد الرحمن بن محمد. (1994).تاريخ الجزائر العام- ج- 4. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. بن عكنون.

دالع، مصطفى، أزمة صائفة 1962.(2011). الشروق اليومي. الجزائر. عدد :3289. 19 ماي.

الزبير، محمد العربي.(1984).الثورة الجزائرية في عامها الأول. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.الجزائر.

زروال ، محمد.(1994).الحياة الروحية في الثورة الجزائرية.الرويبة. الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد. المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار .الرويبة.1994.

شريط، عبد الله، (د.ت). الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية.ج- 1 .1955. الجزائر: منشورات وزارة المجاهدين.

شريط، عبد الله (د.ت). الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية.ج- 1 .1956. الجزائر: منشورات وزارة المجاهدين.

شرفاويليلى.(2008).مساءلة برلمانية للحكومة حول ضحايا المحتشدات الفرنسية بالجزائر. الجزائر. الشروق أون لاين :19 ماي.

ليوزو، كلود.(2007).العنف والتعذيب والاستعمار (من أجل الذاكرةالجماعية). الجزائر: دار القصبة للنشر.

نور، عبد القادر.(1986).حوار حول الثورة.إعداد وتقديم: الجنيدي خليفة.الجزائر:المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام.طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية. الرغاية.

Harbi, Mohamed et Stora, Benjamin.(2004).La guerre d'Algérie 1954 -2004.la fin de l'amnésie.Alger :Chéhab éditions.